جامعة الجيلالي بونعانة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الاولى جذع مشترك الفرع الثالث

مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

ملخص محاضرات الخاصة بمقياس تاريخ الفكر الاقتصادي

محاضرة تمهيدية : مدخل لتاريخ الفكر الاقتصادي

مقدمة : من أجل تحديد مفهوم الفكر الاقتصادي لابد من التطرق إلى كيفية نشوء الفكر الاقتصادي ، ويمكن القول بأن المشكلة الاولى التي واجهت الانسان منذ ظهوره على سطح الارض هي مهمة الابقاء على الذات ، وذلك من خلال العمل على توفير الاشباع الازم لحاجاته المختلفة ومن هنا فقد دخل الانسان في صراع مستمر مع البيئة للتغلب عليها والتخلص من سيطرتها ، وإن ذلك يعني العمل على استغلال الموارد الطبيعية للإشباع الحاجات ، واشباع هذه الاخيرة يتطلب اتباع وسائل وطرق معينة ، والتي تمثل وسائل الانتاج ، ومنذ ذلك الحين أدرك الانسان حقيقتين :

الأولى : إن حاجاته متعددة ومتجددة وغير محدودة

الثانية :إن الموارد الاقتصادية محدودة نسبيا بالمقارنة مع الحاجات

ومن ربط هاتين الحقيقتين تظهر إلى الوجود ما يعرف **بالمشكلة الاقتصادية** ، وهي المشكلة الازلية التي تواجه الانسان والمتعلقة بكيفية التوفيق بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة ، وتجدر الاشارة إلى أنه من الطبيعي أن ينعكس تزايد الحاجات وتنوعها على تطور وسائل الانتاج ، والتي تتطور وتتزايد من عصر لآخر ، وهذا يتطلب ترتيبات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية .

وعليه يمكن القول أنه ليس هناك نظام من وضع الانسان يمكن أن يكون صالحا لكافة العصور ولجميع المجتمعات بل إن النظم الاقتصادية بما فيها الفكر الاقتصادي تتطور وتتغير مع تغير الحياة البشرية

ومن هذا التقديم البسيط يمكن التفريق بين المصطلحات الاقتصادية التالية :

التاريخ الاقتصادي :هو دراسة الواقع الاقتصادي الذي يعيشه مجتمع من المجتمعات وما يرتبط بهذا الواقع من ظروف انتاج كالموارد المتاحة أو مستوى المعرفة الفنية ، وهو ما يعرف في عصرنا بالمستوى التقني للإنتاج كما يهتم بظروف الانتاج الخاصة بالمجتمع ومدى تطور هذه الظروف وشكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية

تاريخ الفكر الاقتصادي : يقصد به الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية ، فهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنتج النظريات والقوانين التي تفسر وتحكم هذه الظواهر ، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشاكل

وخلاصة القول أن تاريخ الفكر الاقتصادي يدرس التطور الذي يصيب الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية

كما لا يمكن الفصل بين تاريخ الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي لأن هذا الأخير هو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي حيث أن تاريخ الفكر الاقتصادي يبحث في الأفكار والرؤى التي تعالج ما أتى من مشكلات في الإطار العام ،الذي مجاله التاريخ الاقتصادي

تاريخ علم الاقتصاد يهتم بتطوير التحليل الاقتصادي من حيث ظهور نظريات جديدة أو تطوير نظريات كانت قائمة ، وعلم الاقتصاد يدرس **تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد** ، فهو العلم الذي يبين الطرق التي يتبعها الافراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة التي لا حصر لها باستعمال وسائل محدودة

أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي :

* توضيح عنصر الاستمرار في الأفكار الاقتصادية .
* توضيح مدى تأثير الأفكار الاقتصادية السائدة في عصر ما على القرارات السياسية
* يساعد في فهم الكثير من التصرفات الاقتصادية وما يترتب عنها من أوضاع
* دراسة التاريخ الاقتصادي تساعد في تطوير الحياة الاقتصادية في الحاضر والمستقبل
* يساعد تاريخ الفكر الاقتصادي في ظهور وتطور النظريات والقوانين التي تحكم الحياة الاقتصادية

عناصر الفكر الاقتصادي :

يمكن أن نلخصها في ثلاثة محاور أساسية هي :

المذهب الاقتصادي : يقصد به مجموع القوانين التي تهدف إلى توجيه الحياة الاقتصادية نحو الوجهة المرغوبة أو المرضية استنادا إلى اعتبارات دينية و أخلاقية ، كتوضيح ما يجوز ومالا يجوز أو ما هو حلال وما هو حرام ، فالمذهب إذا لا يفسر السلوك وإنما يهتم بتوجيهه

التحليل الاقتصادي : يشمل كل المحاولات التفسيرية للسلوك والظواهر الاقتصادية ، فهو يسعى إلى الكشف عن الأسباب التي تكمن وراء هذه الظواهر والسلوك

السياسة الاقتصادية : يقصد بها مجموع الاجراءات والوسائل التي تعتمدها السلطة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة مثال ذلك : لجوء الدولة إلى حماية السوق المحلية عن طريق فرض ضرائب جمركية على الواردات لتشجيع المنتجات الوطنية ، أو مثل فرض تسقيف الأسعار وتدعيمها لبعض السلع الأساسية للمستهلك ، وغالبا ما تستعين السياسة الاقتصادية بجملة من الأدوات مثل الأدوات النقدية (سعر الفائدة ، عرض النقود)وعندئذ تسمى هذه السياسة **بالسياسة النقدية** ، وعندما تستخدم السلطة أدوات مالية مثل الضرائب والانفاق العام تسمى هذه السياسة **بالسياسة المالية**

ملاحظة

تتمثل العلاقة بين التاريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي في النحو التالي :

التاريخ الاقتصادي علم وصفي يعمل على تسجيل وقائع المشاكل الاقتصادية عبر سلسلة من الحقب التاريخية

أما الفكر الاقتصادي فهو الاطار النظري الذي يعد الأساس المادي للتاريخ الاقتصادي والذي يفسر أسباب المشكلة ويعرض السياسات الاقتصادية الرامية لمعالجتها

الجوانب التي تغطيها دراسة الفكر الاقتصادي :

نوضحها على النحو التالي :

النظريات الاقتصادية : وتهدف إلى الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية

السياسات الاقتصادية: وذلك لدراسة أفضل الحلول التي تتبعها السلطات العامة للوصول إلى هدف معين مثل معالجة البطالة وارتفاع مستوى الأسعار

النظم الاقتصادية : يقصد بها النظام الاقتصادي السائد في كل دولة والذي يستمد أفكاره من المدارس الاقتصادية المختلفة

المحاضرة 02 : الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

مقدمة : تعني كلمة الحضارة بوجه عام النمو والتقدم ، فإذا تحدثنا عن الحضارات عبر العصور الزمنية المختلفة فإن الحضارة تنسب في عصر معين إلى المجتمع الذي ظهر فيه نمو وتقدم مميز وبمستوى أعلى منه في أي مجتمع آخر متواجد في نفس الفترة الزمنية ، مثال ذلك الحضارة الفرعونية ، البابلية ، اليونانية ، الرومانية .....الخ

- فيما يخص الفكر الاقتصادي فإنه وحتى بداية العصر الحديث ظل مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي
- تمتد العصور القديمة من فترة ما قبل الميلاد حتى عام 400 بعد الميلاد (سقوط الامبراطورية الرومانية)
- لم تكن الأفكار الاقتصادية خلال هذه الفترة قد وصلت إلى تكوين نظريات متكاملة خاصة بالفكر الاقتصادي ، لكن بذور أو جذور تاريخ هذا الفكر كانت موجودة خلال هذا العصر

1/ مميزات الأفكار الاقتصادية في ظل الحضارات الشرقية القديمة :

إن أهم ما ميز هذه الفترة أنها كانت مجتمعات بدائية تميزت بما يلي :

* سيطرة الطبيعة على الحياة الاقتصادية
* بساطة النشاطات الاقتصادية وأساليب الانتاج
* وجود شكل من أشكال تقسيم العمل لكنه لم يصل إلى درجة تبادل المنتجات
* سيادة مبدأ تحقيق الاكتفاء الذاتي
* سيادة فكرة الملكية الجماعية لأدوات الانتاج مثل آلات الصيد

ونظرا لتوسع الموضوع سنتناول بعض الحضارات على النحو التالي :

أولا : الحضارة البابلية :

تعتبر من أقدم الدول في التاريخ ، فمدينة بابل تقع في منتصف بلاد الرافدين ما بين نهري الدجلة والفرات ، مما أعطاها المجال الواسع لممارسة الأعمال التجارية

وما ميز هذه الحضارة على وجه الخصوص ظهور ما يعرف **بقوانين حمو رابي** والتي بلغ عددها 282 قانونا ، وهي تعطي صورة متكاملة عن مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والاداري للمجتمع البابلي ، إذ بينت هذه القوانين أن النظام الاقتصادي السائد أنذاك في بابل هو نظام **ارق والعبودية** ، ولقد عبرت هذه القوانين في جوهرها عن ما يلي :

الطبقة الأولى طبقة الأحرار والأثرياء والجنود : حيث أكدت هذه القوانين على حق الأحرار في امتلاك الأراضي والرقيق والتصرف المطلق بهم

الطبقة الثانية طبقة الحرفيين الأحرار: وتضم كذلك بعض الصناع الذين يملكون بعض المشاغل البسيطة

الطبقة الثالثة طبقة الرقيق (العبيد) : والتي كانت تشكل النسبة الكبرى في الدولة البابلية ، وهي تشمل الطبقة العاملة المنتجة المحرومة من معظم الحقوق الانسانية

ثانيا: الحضارة المصرية (الفرعونية)

الدولة في تلك الفترة كانت لها سلطة مركزية في مصر ذات أبعاد اقتصادية ودينية وسياسية وفكرية ، وكانت تملك وسائل الانتاج الرئيسية بالأخص الأراضي الزراعية

ومن الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية كان لها اسهامات كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي ما يلي :

* الدولة تملك وسائل الانتاج الرئيسية خاصة الأرض
* ظهور نوع من تقسيم العمل
* إعفاء الطبقة الحاكمة وحاشيتها من الأعمال الشاقة وممارسة النشاط الاقتصادي ، واقتصار عملها فقط على الأعمال الفكرية
* وجود تنظيم أعلى للموارد المالية والبشرية
* استقرار الزراعة في الحقول واعتبار المنتجين الرئيسين هم الفلاحين
* يعد الانتاج الزراعي هو أساس الاقتصاد في الحضارة الفرعونية
* النشاط التجاري كان نشاطا ثانويا وهامشيا ، حيث كانت تغلب فكرة سيادة الاقتصاد الطبيعي الذي يعتمد على الاكتفاء الذاتي وكانت الدولة تشرف على نشاط التجارة الخارجية لجلب حاجيات الطبقة الحاكمة
* وجود نوعين من الملكية : **الملكية الفردية تتوزع بين ملكيات صغيرة وملكيات كبيرة**
ملكية الانتفاع إذ يمنح لبعض الموظفين حق الانتفاع بقطعة أرض

ثالثا : الحضارة الصينية: أسهمت بالكثير في ظهور الأنشطة الاقتصادية ، لكن أهم جانب اقتصادي في ظل هذه الحضارة هو **اختراع الورق** ، ويعتبر هذا دليلا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة لكن لم يصلنا عنها الكثير

رابعا : **الحضارة الفينيقية :** كان للفينيقيين نشاط معروف في الزراعة وتقاليد تجارية ونشاط خاص بالملاحة البحرية ، وهذا يدخل ضمن مجال الاقتصاد ، ما يدل على وجود أفكار اقتصادية في هذه الحضارة

المحاضرة 03 : الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة

أولا : الفكر الاقتصادي في اليونان :

وجد هذا المجتمع خلال القرنين 4 و5 قبل الميلاد ، والنشاط الاقتصادي الذي كان سائدا كان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها وكذا التجارة الخارجية ، واستنبطت الأفكار الاقتصادية خلال هذه الفترة في هذا المجتمع من الدراسات التي جاء بها كل من **أفلاطون وأرسطو** ، حيث عرف الاقتصاد في هذه المرحلة على أنه علم إدارة المنزل ، حيث يعتبر مصطلح الاقتصاد مصطلحا استخدم بهذا الشكل من طرف اليونان لأول مرة .

أما التنظيم الاجتماعي الطبقي فكان يتألف من ما يلي :

الطبقة الأولى : طبقة الملاك الأرستقراطيين : تتصدر قمة الهرم الاجتماعي تنظر للعمل اليدوي بسخرية ، تتحصل على الريع دون أن تساهم في الانتاج

الطبقة الثانية : طبقة متوسطة : وهي تتكون من صغار الملاك والحرفيين

الطبقة الثالثة : طبقة العبيد : تقع في أسفل الهرم الاجتماعي ، يقع على عاتقهم العمل الانتاجي (زراعي ، حرفي ....الخ)، الأعمال المنزلية ، خدمة المحاربين في الحروب ، لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة

أما التنظيم الاقتصادي في ظل المجتمع اليوناني فإننا نميز فيه ما يلي :

* **الزراعة** : شغلت الزراعة مساحة قدرها 20 بالمئة من إقليم دولة المجتمع اليوناني ، حيث ظهرت الوحدات الانتاجية والتي كانت مقسمة إلى ما يلي :

* وحدات كبار الملاك : وتشمل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة لكنها الأحسن من حيث الخصوبة ، تزرع فيها الحبوب وتربى عليها المواشي ، والعبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الانتاجي

* وحدات صغار الملاك : وهي تشمل معظم الأراضي الزراعية ، وذات جودة منخفضة من حيث الخصوبة، يملكها أكثر من نصف السكان يقوم بالعمل الإنتاجي في الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الانتاج

* **الصناعة :** اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية

* **التجارة الخارجية :** عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا خاصة بعد صنع الصفن التجارية ، كما ظهرت النقود وانتشرت ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء

إن أهم ما يميز وجود أفكار اقتصادية في ظل المجتمع اليوناني هو ما جاء به كل من أفلاطون وأرسطو وهذا ما نوضحه على النحو التالي :

1/ أهم الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون : لقد أكد أفلاطون على تقسيم العمل والتخصص فيه ، فكل فرد له مواهبه وكفاءاته الخاصة به ، وأن نخصص كل شخص في مهنة معينة يؤدي إلى زيادة الانتاج كما ونوعا ، وبتالي يزيد من الانتاجية

ولقد قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي :

الطبقة الأولى طبقة الحكام مهمتهم الحكم

الطبقة الثانية طبقة الجمود مهمتهم الدفاع

الطبقة الثالثة طبقة العمال والصناع الذين يعملون في النشاط الاقتصادي

إن النقود عند أفلاطون هي **وسيلة للتبادل وليس مخزن للقيمة** ، لذلك اقترح استخدام نوع من النقود يكون مصنوعا من معدن آخر غير الذهب والفضة

وقف أفلاطون ضد الربا والفائدة لأنه لا يريد للنقود إلا **وظيفة الوساطة في التبادل** وليس مخزن للقيمة وتراكم الثروة

ملاحظة

إن مبدأ تقسيم العمل والتخصص عند أفلاطون كان الأساس الذي تبناه آدم سميث في القرن 18

2/ الأفكار الاقتصادية عند أرسطو من 322 إلى 384 قبل الميلاد:

يعد أرسطو أول المفكرين من القدامة الذين أعطونا بذور نظرية اقتصادية تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية وأهم ما جاء به من أفكار ندرجه على النحو التالي :

* احترام الملكية الفردية (الخاصة) : يرى أن التنظيم الجماعي يؤدي إلى منازعات بين الأفراد وأن نظام الملكية الفردية يعتمد على حب كل فرد لذاته فيسعى كل لتنمية ملكيته ، وبذلك يزداد الانتاج

* دافع على نظام الرق

* التحليل الاقتصادي عند أرسطو قام على أساس وجود الرغبات الانسانية وكيفية إشباعها

* النقود عند أرسطو وسيلة للمبادلة وأداة لقياس القيمة ومخزن لها

* تحدث أرسطو عن الاحتكار ، والاحتكار هو أن المحتكر يستطيع فرض السعر الذي يراه مناسبا ويحقق له أرباحا طائلة ، حيث أن أرسطو كان يدين الاحتكار والأسعار الاحتكارية ، واهتم بمسألة العدالة في تحديد الأثمان

محاضرة 04: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

تهيد : العصور الوسطى هي الفترة الممتدة بين سقوط الامبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والاصلاح الديني وسقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح ، وتسمى بالعصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة (روما واليونان القديمة) والعصر الحديث

ولقد امتدت العصور الوسطى من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر ،اتسمت هذه الصور بوجود النظام الاقطاعي الذي ظهر واستمر إلى غاية القرن 15

ويعتبر القديس **سانت توماس الأكويني** خير ممثل لهذه الفترة ، فقد كتب **"أصول الحكم"** في القرن 13 حيث يحث في **السعادة الانسانية** التي تعتمد على **الرفاهية المادية وعلى المبادئ الأخلاقية** ، وقد تحدث عن **الاكتفاء الذاتي للمدينة** ، فهو يقول أن هناك **وسيلتان** لتزويد المدينة بوفرة من الموارد الغذائية ، **الأولى هي خصوبة التربة والثانية هي التجارة**

ويمكن أن نوضح أهم ما ميز هذه العصور على النحو التالي :

أولا : النظام الاقطاعي :

1/ **نشأته** : ظهر في دول أوروبا الغربية على أيد ي الرومان ، أين تم استلاء بعض الجماعات أنذاك على الاراضي الزراعية وتم توزيعها بينهم ، كما سيطر الرومان على بعض الدول ،وتكونت بذلك طبقة ارستقراطية مالكة للأرض ونظرا لنقص الأمن بين القرن 5 والقرن 9م اضطر بعض الفلاحين للالتجاء إلى حماية النبلاء بالانضمام اليهم ،فاستولى بذلك الغزاة على هذه القرى في تلك المناطق وأصبح كل الفلاحين بمثابة عبيد يعملون عند الأسياد وأصبح أسياد القرى هم أنفسهم الرؤساء السياسيين، وسادت العبودية والاقطاعية في النشاط الزراعي الذي ساد في العصور الوسطى مع تخلف الصناعة والتجارة وقتها

2/ **جوهر النظام الاقطاعي** : ينقسم المجتمع الاقطاعي إلى ملاك وأفنان وعبيد ، حيث يتجه الافنان أمام الاقطاعي أو المالك بما يلي :

* العمل المجاني (السخرة) لزراعة أرض الاقطاع
* العمل الاضافي في موسم الحصاد وجني المحاصيل (العمل مرتين في السنة)
* الآلات والأدوات والحيوانات التي تستمر في أوقات الحصاد والجني يقع عبئها على عاتق الأفنان
*يقدم الأفنان كجزء من المحصول العيني إلى المالك من ناتج زراعي أو حيواني
* بض الاتاوات والضرائب في المناسبات كالزواج والزيارات والميراث يدفعها الأفنان إلى المالكين

3/ **خصائص النظام الاقطاعي :**

* انه نظام اقتصادي مغلق يقوم على الاكتفاء الذاتي (الانتاج بغرض الاستهلاك)
* يمثل النشاط الزراعي النشاط ا لاقتصادي الرئيسي
* تمثلت القوى الانتاجية أو أدوات الانتاج الأساسية ، والتي تشمل أساسا الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية

4/ **أسباب سقوط النظام الاقطاعي :**

* هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن
* التطور في النشاطات الحرفية وفي المبادلات والذي أدى إلى إعادة الدور الذي تؤديه المدن
* الخصائص السلبية التي تميز بها هذا النظام والمتمثلة في لا مساوات ولاعدل و الحقرة والاستغلال.

ثانيا : النظام الحرفي :

تعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم ، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت التنظيمات نقابية ابتداء من القرن 12 م ، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة تسمى **بالنقابات الطائفية** ،فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي حيث تقوم هذه النقابات بما يلي :

* تحديد الأسعار والمحافظة عليها
* تحديد عدد العمال في كل حرفة
* وضع شروط للعضوية في النقابة
*الاشراف على الانتاج وضمان جودته

وتتمثل عوامل ظهور هذا النظام فيما يلي :

* الهجرة الريفية
* توفير الأمن
* الحروب الصليبية
* نشأة المدن الحرة نتيجة تزايد السكان وهجرة الأفنان الفلاحين
* الصناعة والنقابات الحرفية

ثالثا : النظام الاقتصادي الرأسمالي :

يعرف النظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه نظام اقتصادي متميز بنمط من الانتاج ، يرتكز على بتقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما:

طبقة مالكي وسائل الانتاج (الأرض ، المواد الأولية ، آلات وأدوات العمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو مؤسسات الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم

طبقة العمال وهي المجبرة على بيع قوة عملها لأن ليس لأفرادها وسائل الانتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص

وتتمثل أهم العوامل التي ساهمت في ظهوره ما يلي :

* القضاء على النظام الاقطاعي وقيام الدولة
* ازدياد عدد السكان
* الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية
* التطور الفكري والاصلاح الديني
* تطور النظم النقدية

ويقوم النظام الرأسمالي على الأسس التالية :

* الحرية الاقتصادية عملا بمبدأ آدم سميث دعه يعمل اتركه يمر
* قانون العرض والطلب
* المنافسة الحرة

المحاضرة 05 الفكر الاقتصادي عند المسلمين

تمهيد :إذا كانت العصور الوسطى هي عصر الظلمات بالنسبة لأروبا فإنها كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الاسلامية ، ومن بين العلماء والمفكرين الذين كانت لهم اسهامات في الفكر الاقتصادي نذكر : ابن خلدون ، المقريزي ، ابن تيمية

ومن القواعد الأساسية التي انطلق منها هؤلاء نذكر ما يلي :

* إن الاسلام أقر الملكية الفردية لكنه لم يهمل الملكية العامة بحيث أنه تعارضت الملكية الخاصة مع الملكية العامة فإنه يتم ترجيح الملكية العامة
* حث الاسلام على العمل والاهتمام به
* حرم الاسلام الكثير من التصرفات المضرة بالمال والاقتصاد مثل الربا والغش والسرفة في الميزان
* حرم الاسلام الاحتكار ونهى عنه

1/ تعريف الفكر الاقتصادي الاسلامي :

ظهر الفكر الاسلامي مع بداية البعثة سنة **610**م ، وتعتبر الشريعة الاسلامية هي المرجع الأساسي في الاقتصاد الاسلامي ، ولقد تطو مع تطو البنية القطاعية للاقتصاد (من تجاري إلى زراعي إلى صناعي إلى مالي وخدماتي)

2/ مبادئ الفكر الاسلامي :

* الحرية الاقتصادية بشروط وقيود معينة (منع الغش والتدليس والبيع غير المعلوم والاحتكار)
* تحريم الربا
* اقرار الملكية الفردية
* تأطير المصلحة الفردية حتى لا تتعارض مع المصلحة الجماعية
* التوزيع العادل للثروة وذلك عبر تحريم كل ما يجمع الثروة في يد أشخاص معينين فقط
* التضامن هو الوسيلة لإعادة توزيع الثروة مثل الوقف والزكاة...الخ

3/ أهم محطات تطور الفكر الاقتصادي الاسلامي :

* اقرار ضريبة العشور في عهد عمر ابن الخطاب (مبدأ الضرائب التنظيمية)
* مبدأ الملكية المزدوجة عام وخاص ظهرت بظهور المساحات الزراعية الكبيرة في الشام والعراق
* مبدأ الصيرفة الاسلامية بدأت بظهور الاسلامية

4/ الفكر الاقتصادي عند بعض المفكرين الاسلاميين :

أ/ عند ابن خلدون:

العلامة ابن خلدون ولد عام 1330م وتوفي عام 1406، وهو عبد الرحمن ابن خلدون ، ولد في تونس ، وهو رجل دولة حيث أنه تولى الوزارة وتولى القضاء ، وهو مؤرخ وعالم ، وهو مؤسس علم الاجتماع ، وله اسهامات غزيرة في القضايا الاقتصادية

حيث يمكن القول أن ابن خلدون في كتابه " المقدمة " طرح العديد من الآراء و الأفكار الاقتصادية التي يمكن اعتبارها تأسيسا لعلم الاقتصاد ، و يعتبر بذلك أول من حدد المشاكل الاقتصادية تحديدا علميا و عالجها بصورة متقدمة على عصره ، و فصلها عن الاعتبارات الدينية و الخلقية ، و أول من حاول كشف البواعث و العوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها السلوك الاقتصادي للأفراد و الجماعات ، على الرغم من تميزه و انشغاله بعلم الاجتماع.

تحدث ابن خلدون عن الاجتماع الإنساني و اعتبره ضروريا كون المدينة في اصطلاحهم هو معنى لعمران. ثم تحدث عن تقسيم العمل و التعاون بين المنتجين . و من ناحية ثانية ، ميز ابن خلدون بين خاصيتين في البضاعة و هي القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية . كما بحث في مسألة النقود و حدد لها وظائفها و هي مقياس للقيمة ،و وسيلة للاكتناز و الادخار و وسيلة للتبادل .

من ناحية أخرى ، تطرق ابن خلدون إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، و هي بذلك تلعب دورا كبيرا في تنشيط الطلب الفعال و بالتالي تنشيط الإنتاج .

و يبرز المنطق العلمي عند ابن خلدون في نظرته إلى السكان ، حيث شدد على أن قوة الدولة تبرز في زيادة عدد السكان ، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى المعيشة.

ب/ الفكر الاقتصادي عند المقريزي :

يعتبر المقريزي من بين تلاميذ ابن خلدون ، حيث أن أفكاره تأثرت به بشكل كبير ، ولد عام 1364 وتوفي عام 1454م ، وهو العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، ولد في القاهرة ، تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه في تفسير الظاهرة الاقتصادية ، ويكمن الاختلاف بينهما في أن ابن خلدون كان يفسر الظواهر الاقتصادية من خلال نظرية القيمة ، أما المقريزي فلقد فسرها على أساس نقدي ، ونعني بذلك التحليل المبني على ماله علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد ، أو ما يسمى اليوم النقدية ، وكان للمقريزي اسهامات كثيرة من الناحية الاقتصادية ، حيث تحدث عن الاستثمار ، القيمة في العمل ، الأسعار ، التضخم ...الخ ، ولقد رأى أنه ومن بين الأسباب التي تؤدي للتضخم هو عنصر الفساد المتمثل في الرشوة التي يقدمها التجار للحكام ، حتى يترك هؤلاء المراشون يحتكرون الأسواق ويرفعون الأسعار ، إضافة إلى زيادة عرض النقود.

ج/ الفكر الاقتصادي عند ابن تيمية :

ولد عام 1263م وتوفي عام 1328م ، حيث قدم نموذجا فعالا للإشراف ومراقبة الأسواق وحماية المجتمع كآلية فعالة لضمان العدالة والتوازن في المجتمع ، ويعد كتابه الشهير الحسبة في الاسلام من الكتب المهمة التي لها تأثير كبير على المجتمع وتحقيق العدالة والتوازن الاقتصادي

من أهم القضايا التي تناولها ابن تيمية من الناحية الاقتصادية نذكر الغش التجاري ، الاحتكار ، المعاملات المحرمة مثل الربا ، بيع الغرر، البع الوهمي ، كما تحدث عن السعر العادل أو الثمن العادل ، الأجر العادل ، الربح المكافئ ، وتحدث كذلك عن الملكية الجماعية وعن دور الدولة وواجباتها الأساسية في إقامة العدل وتوفير الاحتياجات الضرورية والعمل على رفع مستوى معيشة الأفراد

المحاضرة 07 : الفكر الاقتصادي عند المدرسة الماركنتيلية (التجارية)

1/ تعريف المركنتيلية:

عبارة **مركنتيل** تستند للاقتصادي الانجليزي الكلاسيكي آدم سميث و أصلها من اللغة الإيطالية Mecante و الذي نترجمه إلى تاجر أو بائع ، نشأت هذه المدرسة في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر في محاولة لقيام سياسة اقتصادية للدولة الاقطاعية في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولى ، و قد عبرت عن مصلحة فئة التجار ، اعتبرت المعادن النفيسة من الذهب والفضة أساس الثروة وليس انتاج السلع والخدمات.

ورؤيتهم للذهب والفضة على أنهما أساس تكوين الثروة كان يستند إلى حجتين هما :

أ/ أنه ما يصدق على الفرد يصدق على الدولة ، فإذا كانت ثروة الفرد هي ما لديه من ذهب وفضة بغض النظر عن ما يملك من شيء آخر فإن الأمر ينطبق على الدولة أيضا

ب/ الملك يحتاج لتسيير حاجات دولته وتمويل حروبها الى ذهب وفضة وليس إلى قمح أو شيء آخر

إن الهدف الأساسي الذي وضعه التجاريون أمامهم كان يتلخص في اجتذاب أكبر كمية من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) إلى داخل البلاد .فالثروة كانت بالنسبة للتجاريين تقتصر على ما تحوزه أو تمتلكه الدولة من ذهب و فضة . أما مصدر الدخل الأساسي فهو ينحصر في التجارة فقط . و يعتبر **توماس مان (1571-1641)** أحد أهم ممثلي الفكر الاقتصادي التجاري فهو نموذج للتجاري المثالي.

2/ العوامل التي ساعدت في ظهور المدرسة التجارية

من العوامل التي ساعدت في ظهور المدرسة التجارية نذكر ما يلي :

* انهيار الاقطاعية بعد تحالف المالك والتاجر على الاقطاعيين
* توسع التجارة مع تحرر العبيد وممارستهم لها
* ظهور الدول الاقليمية وتنافسها اقتصاديا وعسكريا
* اكتشاف القارة الأمريكية والممرات البحرية (رأس الرجاء الصالح واتصال أوروبا بالمشرق الاسلامي)
* حركة النهضة الواسعة في أوروبا أنذاك

3/ مبادئ المدرسة التجارية

تدور أفكار التجاريين حول عدد من المبادئ يمكن إجمالها فيما يلي :

أ/ ثروة الدولة تتلخص بما لديها من المعادن النفيسة : يشترك جميع التجاريين في تقديرهم الكبير للنقود، وذلك يعود إلى اعتقادهم أن المعادن النفيسة، كالذهب والفضة، هي عماد الثروة، وأن النقود هي مستودع للقيمة، وليست وسيلة للتبادل فقط.

ب/ تحقيق ميزان تجاري فائض : إن الحصول على الذهب و الفضة يتم عن طريق التجارة الخارجية ، و هذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه ، أي تحقيق فائض في ميزان تجارتها .

ج/ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية : لقد كان الفكر المركنتيلي الذي عبر عن مصالح رأس المال التجاري نصيرا قويا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و فرض الهيمنة على البلاد . و لعل السبب في تأييد التدخل الحكومي هو التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها ، و كذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين.

ويمكن أن نختصر هذه المبادئ على النحو التالي :

* ثروة الأمة هي ما تملكه من ذهب وفضة
* تحقيق ميزان تجاري موجب (الصادرات أكثر من الواردات)
*تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بمراقبة التجارة الخارجية ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي التجارة الخارجية الصناعة ثم الزراعة
* زيادة حجم السكان معناه زيادة العمالة وتخفيض الأجور وبتالي تطبيق أسعار تنافسية

4/ السياسات الاقتصادية للمركنتيلية :

تتمثل السياسات الاقتصادية للمركنتيلية فيما يلي :

أ / السياسة المعدنية: تتمثل في :

* منع تصدير الذهب والفضة
* الزام المصدر بقبض المقابل عن صادراته ذهبا أو فضة
* الزام المستورد بالاستيراد عن طريق المقايضة
* تشجيع المصارف على جلب الودائع الخارجية بفوائد عالية

ب/ سياسة الميزان التجاري الموجب : تتمثل في

* فرض نظام الحصص للاستيراد
* فرض قيود ضريبية على الواردات
* فرض قيود نوعية على بعض الواردات
* حصر النقل البحري في الدولة فقط
* تطوير الانتاج لزيادة التصدير

5/ أنواع الماركنتيلية :

تتمثل أنواع الماركنتيلية فيما يلي :

أ/ الماركنتيلية الصناعية وتهتم بالصناعة أساسا واشتهرت بها فرنسا أساسا

ب/ الماركنتيلية المعدنية وتهتم بالبحث عن الذهب والفضة أكثر من الصناعة تبنتها اسبانيا والبرتغال

ج/ الماركنتيلية التجارية وتبنتها انجلترا

سادت المدرسة التجارية أوروبا حتى أواسط القرن الثامن عشر ، و استمرت طالما استمر النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية متقاربا. و لكنها بدأت تخسر مواقعها عندما بدأ التفوق يظهر عند دولة اتجاه دولة أخرى . و هكذا بدأ التفوق عند بريطانيا و فرنسا

6/ سلبيات المركنتيلية :

ويمكن أن نوضح سلبيات المدرسة التجارية على النحو التالي :

* الاهتمام بقوة الدولة على حساب رفاهية الفرد
* تعطيل التجارة الخارجية بسبب العراقيل الكثيرة
* اهمال الزراعة والتجارة الداخلية
* سياسة التوظيف الاستعبادية
* تشجيع الزيادة السكانية دون الاهتمام لإشكالية رفاهيتهم

7/ رواد الماركنتيلية :

من رواد الماركنتيلية نذكر **جان بابتيست كولبير**من 1619 إلى 1683، **وتوماس مون** من 1571إلى 1641 وهو رجل أعمال اقتصادي بريطاني.

المحاضرة 8 : الفكر الاقتصادي عند المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)

تمهيد : أدت المرحلة المركنتيلية إلى قيام السوق الدولية من خلال الدور الذي لعبه رأس المال التجاري ، و بروز الظاهرة الاستعمارية التي كانت مسيطرة من قبل الدول الرأسمالية الناشئة ، كما تركت هذه المدرسة باعتمادها على الذهب و الفضة تأثيرات اقتصادية و فكرية . فعلى الصعيد الاقتصادي تقلص الإنتاج الزراعي بسبب الاعتماد على قطاع التجارة فقط و تأمين المعادن النفيسة ، ما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية و هجرة الفلاحين قراهم إلى المدن للعمل بالتجارة .أما من الناحية الفكرية فقد بدأت تسوده الروح العلمية عند المفكرين و الفلاسفة .

1/ تعريف المدرسة الطبيعية :

تسمى أيضا المذهب الطبيعي لأنهم يؤمنون بسيادة القوانين الطبيعية ، ونشأت في القرن 18 بفرنسا ، يؤمن الفيزيوقراطيين بحرية الصناعة والتجارة ، اشتهروا بمقولة دعه يعمل دعه يمر وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها ، حيث انتقدوا التجاريين واعتبروا الذهب والفضة ليس غاية الاقتصاد وإنما هما وسيلة لنشاطه

ولقد نشأت المدرسة الطبيعية كاتجاه ليبيرالي في فرنسا على يد الطبيب **فرانسوا كيناي** (1694- 1778)الذي نشر عدد من المؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي" و "القانون الطبيعي" . و سادت في مدة لا تزيد عن عشرين عاما ، و قد استقطبت العديد من المفكرين و الرواد منهم نجد **وليام بيتي** (1623- 1687) و كذلك **كانتيون** الذي وضع كتابا له "طبيعة التجارة بصفة عامة ".

2/ نظريات وقوانين المدرسة الطبيعية :

أهم النظريات التي جاءت بها هذه المدرسة ، نذكر ما يلي :

أ/ القوانين الطبيعية : يؤمن أصحاب هذه المدرسة بأن المجتمعات تتطور حسب نظام طبيعي وضعه الله لسعادة البشر ، و هذا النظام هو مجموعة النظم و القواعد التي بموجبها يتحقق الانسجام بين الانسان و محيطه ، و مخالفة هذه القواعد سيؤدي إلى التعاسة و الشقاء . و القوانين الطبيعية هذه تقوم على مبدأين هما مبدأ المنفعة الشخصية و هي التي تسير الانسان و تدفعه نحو الانتاج و العمل ، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ المنافسة بين المنتجين . و هذه القوانين هي مطلقة لا استثناء لها ، عالمية نجدها في كافة أنحاء العالم ، و أخيرا فهي أزلية و أبدية .

ب/ الناتج الصافي : إن الثروة عند أصحاب هذه المدرسة تأتي من الزراعة التي تعتبر النشاط الوحيد المنتج ، و أنواع الأنشطة الأخرى كالصناعة و التجارة و غيرها فهي نشاطات عقيمة و لا تعطي ناتجا صافيا .

ج/ الجدول الاقتصادي : وضع كيناي هذا الجدول الاقتصادي و بين فيه كيف يتم توزيع الثروة على أفراد المجتمع مشبها المجتمع بالدورة الدموية للإنسان . فالجدول الاقتصادي هو "الحلقة التي يدور فيها الانتاج الصافي في الجسم الاجتماعي كما يدور الدم في جسم الإنسان". و قد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات :

-الطبقة المنتجة المتكونة من كل من يعمل في الأرض .

-طبقة ملاك الأرض و التي تحصل على الريع .

-الطبقة غير المثمرة أو العقيمة و المتكونة من الحرفيين و التجار و الصناعيين.

ويمكن أن نختصر هذه المبادئ على النحو التالي :

* **النظام الطبيعي والعناية الاهية** : فكل الظواهر الاقتصادية محكومة بقوانين الطبيعية ، وتدخل الانسان يؤثر سلبا على هذه القوانين

* **الحرية الاقتصادية والملكية الفردية** : فمن حق الانسان أن يملك ويعمل ما يشاء فالمصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة

* **الأرض هي مصدر الثروة** : فالمنتجات هي المنتج الوحيد الذي يعطي ناتجا صافيا والصناعة والتجارة أعمال خدمية غير منتجة

* **مبدأ الجدول الاقتصادي** : هذا المبدأ ابتكره كيناي وحاول فيه تحليل توزيع الدخل العام الناتج عن الريع الصافي عن الأفراد ، حيث حاول أن يبين كيفية توزيع الناتج الصافي ودورانه بين طبقات المجتمع ، فحسبه تبدأ الثروة من المزارعين ويتوزع جزء منها على طبقتي ملاك العقار والطبقة العقيمة ، وفي الأخير ترجع مرة أخرى للمزارعين لتعاود دورة توزيع أخرى وهكذا

3/ موقف الفيزيوقراط من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

أما موقف الفيزيوزقراط من الدولة ، فيرون أنه لا بد عليها أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية القائمة على النظام الطبيعي ، و عليها فقط أن تحرس هذا النظام و تقوم بالأعمال التي تنظم حسن سير عمله . فهي تسهر على ثلاث أمور هي الملكية و الحرية و الوطن و الضمانة الحقيقية لاستقرار النظام الطبيعي هي العمل الطوعي .

5/ الانتقادات الموجهة للمدرسة الطبيعية

وضعت المدرسة الطبيعية الأسس لقيام علم الاقتصاد ، إلا أنه كانت لها بعض الملاحظات على الأفكار التي جاءت بها .فالإنتاج عند الفيزيوقراط يقتصر على الزراعة باعتباره القطاع الوحيد الذي يعطي دخلا وطنيا ، أما بقية القطاعات فهي عقيمة و هذا يعتبره البعض خاطئ ، فالاقتصاد الوطني يجب أن يكون متكاملا و يعتمد على مختلف القطاعات الإنتاجية . و بالنسبة لنظرية الفيزيوقراط فيما يتعلق بالقوانين بحيث أن تحرك المجتمع و الاقتصاد تحكمه قوانين طبيعية لا إرادة للإنسان عليها هي مقولة غير علمية . إذ أن من المعروف أن الظواهر الاقتصادية تتغير بتغير الواقع الاقتصادي و الاجتماعي .و أن الانسان يتمتع بالعقل و يملك القدرة على التأثير الفعال في قوانين الحياة الاجتماعية

ويمكن أن نوجز أهم هذه الانتقادات على النحو التالي :

* الصناعة والتجارة الذي يمثل نشاط الطبقة العقيمة حسبهم يمكن أن يكون منتجين كذلك لأنهما يقدمان منعة جديدة كذلك

* يمكن للصناعة الاستخراجية أن تكون مصدرا للثروة ، حيث أن المناجم تعطي أكثر مما تأخذ

* مبدأ العناية الالاهية وسيادة القانون الطبيعي مبدأ خاطئ (الانسان لا يتحكم في خلق الموارد الطبيعية لكنه يمكنه التحكم فيها)

المحاضرة 09 الفكر الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية

تمهيد :لقد ساعدت المركنتيلية على قيام التراكم الرأسمالي الأولي من خلال التجارة و نهب ثروات الشعوب و انتشار الأسواق و الاكتشافات الجغرافية . و قد أدى هذا التراكم إلى توافر قوة العمل التي ساعدت بدورها على تطور الرأسمالية و على ظهور الثورة الصناعية ، ما أدى إلى زيادة الإنتاج السلعي و تزايد نطاق الأسواق .كل هذا كان إيذانا بحلول عصر جديد في تطور الرأسمالية . أدرج تحت مدرسة فكرية جديدة أطلق عليها تسمية المدرسة الكلاسيكية ، و تعرف كذلك بالمذهب التقليدي ، ظهرت في إنجلترا في القرن 18 ، كانت تحاول اكتشاف القوانين و القوى الاجتماعية التي تحكم مسيرة الانتاج الرأسمالي و آفاق نموه ، حسب هذه النظرية فأن الثروة الحقيقية تكمن في الانتاج المادي، وان كان التوازن الاقتصادي يتحقق آليا من تلقاء نفسه إلا أنه يحتاج لنزعة انسانية ولكن من غير عقبات تضعها الدولة .

2/ رواد المدرسة الكلاسيكية

كان من روادها ما يلي :

- آدم سميث (1723- 1790) : ولد في اسكتلندا و من أهم مؤلفاته كتاب في الاقتصاد السياسي **" بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم "** ، و يعتبر آدم سميث المفكر العظيم للبرجوازية الناهضة آنذاك ، تتلخص مهمته في الدفاع عن الانتاج المانيفاكتوري الكبير و إمكانية سعي الانسان الحر عن مصالحه .

-ديفيد ريكاردو (1772- 1823) : ولد في لندن ، عبر في كتاباته عن مصلحة البرجوازية الصناعية .كان له مؤلفه الرئيسي **"مبادئ الاقتصاد السياسي "**، أخذ يطرح حرية التجارة و ينتقد سياسة الحماية .

- توماس روبرت مالتوس (1766- 1834) : ولد في بريطانيا ، أصدر كتابين هما " بحث في مبادئ السكان " و " مبادئ الاقتصاد السياسي " ، و من إسهامه الأساسي القانون الذي يحكم نمو السكان .

-جون ستيوارث ميل (1806-1873) : يؤمن ميل بوجود قوانين طبيعية تسير الكون لكنه لا يؤمن بأن مصدرها العناية الإلاهية . إضافة إلى أن أعمال الانسان تتكيف تبعا لمصلحته الشخصية ، كما آمن ميل بمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا باستثناء بعض المجالات كالتعليم مثلا .

سار أصحاب المدرسة الكلاسيكية على منوال الطبيعيين فيما يتعلق بالقوانين الطبيعية . و اعتبروا أن أمور الكون و المجتمع و الطبيعة تتحكم في تسييرها قوانين خالدة طبيعية .

3/ مبادئ المدرسة الكلاسيكية :

يمكن أن نوجزها على النحو التالي :

* **الحرية الاقتصادية** : ويقصد بها أهمية الحرية الفردية في تملك وسائل الانتاج ، وحرية الأسواق مع عدم تدخل الدولة في الاقتصاد

* **العرض يخلق الطلب المساوي له** : العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة ، والطلب تابع له ، وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الانتاج ويكون هناك توازن بين العرض والطلب

* **التوظيف الكامل** : معناه العمالة وعناصر الانتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا ، ولا يوجد بطالة اجبارية في المجتمع (وجود بطالة اختيارية أو موسمية فقط)

4/ نظريات المدرسة الكلاسيكية :

نجمل معالم و نظريات هذه المدرسة في ما يلي :

أ/ الحرية الاقتصادية المطلقة و عدم تدخل الدولة : الحرية الاقتصادية تقضي بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . و تشمل الحرية الاقتصادية : حرية التعاقد ، حرية التملك ، حرية التجارة الداخلية و الخارجية حرية ممارسة أي مهنة أو نشاط اقتصادي .

ب/ نظرية السكان : من أشهر رواد هذه النظرية روبرت مالتوس ، وقد نظر إلى القانون الذي يحكم نمو السكان و نظرته المتشائمة و اللاإنسانية للسكان و عبر على أنها قانون طبيعي و عملية بيولوجية مستقلة عن طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي القائم .

و على هذا الأساس يكتشف مالتوس بأن هناك ميلا لنمو السكان بصورة أسرع من سرعة نمو إنتاج المواد الغذائية ، فحجم السكان يتضاعف ، كما يرى مالتوس ، كل خمسة و عشرين عاما و ينمو بصورة متوالية هندسية (1.2.4.8.16.32.64....) ، في الوقت الذي ينمو فيه إنتاج المواد الغذائية و في أفضل الحالات

بصورة متتالية عددية (1.2.3.4.5.6.7.8....). هذا يعني أن المعضلة السكانية برأيه تعود إلى التناقض بين قدرة السكان على التزايد و قدرة الأرض على الإنتاج و توفير الغذاء .

و من العوامل الضرورية للتغلب على هذا التناقض اقترح مالتوس الحروب و المجاعات و الأوبئة التي من شأنها زيادة الوفيات ، بالإضافة إلى تخفيض معدل المواليد من خلال تأخير سن الزواج و غيرها من العوامل التي تحقق التناسب بين حجم السكان و حجم الموارد .

ج/ قانون تناقص الغلة : من أنصار هذه النظرية نجد ديفيد ريكاردو و روبرت مالتوس و جون ستيوارث ميل و غيرهم . تنص هذه النظرية على أنه مع مرور الزمن و مع تزايد رأس المال و العمل المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود .فمثلا إذا أردنا أن نزيد حجم الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة العمال و الآلات المستخدمة فإن الأراضي الزراعية بعد حد معين تصل إلى مرحلة التشبع و تناقص الغلة .

د/ نظرية القيمة : لكل سلعة قيمة ، وحتى تكون كذلك لابد أن تكون لها منفعة ، وتكون السلعة لها منفعة عندما تكون صالحة لإشباع حاجة ما، تحدد هذه النظرية الفرق بين القيمة الاستعمالية (و التي تمثل المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعماله لسلعة ما) و القيمة التبادلية (التي تمثل النسبة التي تحدد على أساس كمية العمل الذي تحتويه أو العمل المبذول في إنتاجها ، وهي قيمة السلعة في السوق ومدى قدرتها على التبادل مع السلع الأخرى بنسب معينة) ،فالسلع التي تكون قيمتها الاستعمالية كبيرة تكون قيمتها التبادلية قليلة والعكس صحيح..

ه/الريع : الريع هو الدخل الذي يأتي عن الرأسمال و الأرض و الأملاك و غير المرتبط بعمل صاحبه . و يطلق الريع أيضا على الدخل الناجم عن الفوائد التي يتلقاها أصحاب الرساميل و حاملو سندات الخزينة.

و من آراء آدم سميث و ديفيد ريكاردو ، ما يلي :

- إن الـريـع ليس جــزءاً مـن التكاليف، وإنما هو ذلك العائد الذي يزيد على تكاليف الإنتاج.
- إن ارتفاع الريع التفاضلي لا يؤدي إلى رفع أسعار المواد الزراعية، وإنّما العكس صحيح.

-إن الريع التفاضلي عند ريكاردو أشبه بالمنتج الصافي عند الفيزيوقراط .و يري في وجود الريع دليل شح في الطبيعة . إذ أنه لم ينشأ نتيجة لندرة الأراضي الخصبة .

-إن الريع هو عائد احتكاري لم يحصل عليه صاحب الأرض لقاء مشاركته في العملية الإنتاجية .لذلك فهو دخل غير مكتسب عن طريق العمل .

و/ نظرية التجارة الخارجية : لقد دافعوا أنصار هذه المدرسة عن الحرية الاقتصادية . و قد بنوا دفاعهم عن هذه الحرية على أن اتباع سياسة تجارية حرة يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص على أساس المزايا النسبية في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع و هو ما يزيد من الرفاهية الاقتصادية .

و نظرية المزايا النسبية تحاول أن تبرر قيام التجارة الدولية على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج ، و هي التكاليف التي ترتكز على الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج .

ي/ قانون ساي : صاحب هذه القانون هو جان باتيست ساي (1767- 1832) ، من مؤلفاته الرئيسية **" محاضرات في الاقتصاد السياسي "**، مؤدى هذا القانون أن إنتاج السلع يأتي بطلب يكفي لشراء العرض الكلي للسلع . و لذلك لا يمكن أن يوجد فائض في إنتاج السلع ، أو أي نقص في القدرة الشرائية للأفراد .

5/ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

و على ضوء ذلك يمكن استخلاص التالي :

- اعتقادهم بان القوانين الاقتصادية مطلقة وثابتة تصلح في كل زمان ومكان اعتقاد خاطئ
- قيمة السلعة لا تتحدد فقط بعدد الساعات التي تبذل في انتاجها ، وإنما هناك ايضا الارض وراس المال

-النقود ليست مجرد وسيط للمبادلة فقط كما اعتقد الكلاسيك بل هي مخزن للقيمة ايضا

-أصحاب هذه المدرسة يؤمنون بالقوانين الطبيعية التي تسير المجتمع و هي موضوعية لا يمكن تغييرها ، فهي ثابتة ، و لا يمكن تغيير النظام الرأسمالي بسبب موضوعية قوانينه .

-أصحاب هذه المدرسة ليبراليون يؤمنون بحرية الفرد و مبدأ دعه يعمل دعه يمر .

-أصحاب هذه المدرسة يؤمنون بمبدأ المنافسة الحرة و هي في نظرهم تضمن مصلحة المجتمع بأسره . و على الرغم من إيمانهم بمفهوم المنفعة الشخصية كمحرك النشاط الاقتصادي .

- يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن وظيفة النقود تقتصر على كونها أداة لتسهيل عمليات التبادل فقط .

-يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن استمرار الكساد و تفشي ظاهرة البطالة ما هو إلا نتيجة حتمية لتدخل الدولة و النقابات .

-لم يهتم الكلاسيك بالعمال و النتائج الاجتماعية الناجمة عن آلية النظام الليبيرالي ، و اهتموا فقط بالنواحي الإنتاجية و بكيفية الحصول على الثروة .
- انتقدت الاشتراكية المدرسة الكلاسيكية بأنها نظام ليبيرالي يستغل طبقة العمال لفائدة الطبقة الرأسمالية.

المحاضرة 09: الفكر الاقتصادي عند الاشتراكية العلمية (الماركسية)

1/ مفهوم ونشأة الاشتراكية :

هي النظام القائم على التشاركية في وسائل الانتاج ، فهي ملكية عامة للدولة أو ملكية تعاونية لمجموعة من الأفراد

دخلت الاشتراكية مرحلة العلمية و أصبحت علما يدرس تطور المجتمعات البشرية واضعة القوانين الاقتصادية و الاجتماعية لحركة المجتمع ، و يعتبر **كارل ماركس (1883-1818)** مؤسس فكر الاشتراكية العلمية و قائدها ، و هو اشتراكي ألماني من أهم مؤلفاته **" رأس المال " ، "بؤس الفلسفة" ،" بيان الحزب الشيوعي "**.و قد ساهم **فريديريك انجلز (1895-1820)** و هو صديق مقرب من ماركس في قيام فكر هذه المدرسة .

لقد نقل مؤسسو الاشتراكية الماركسية من الخيال إلى الواقع ،و ذلك بوضعهم نظرية فلسفية و اقتصادية متكاملة للانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام جديد هو النظام الاشتراكي ، يقوم البناء الفكري للنظرية الماركسية على وجهين، وجه فلسفي و وجه اقتصادي .

تقوم الفلسفة الماركسية على المادية الديالكتيلية و المادية التاريخية ، فالديالكتيك هي تعاليم عن القوانين العامة لحركة و تطور المجتمع الإنساني . أما المادية التاريخية فهي تدرس المجتمع و قوانين تطوره .

أما الجانب الاقتصادي فيبدأ بدراسة أسلوب الإنتاج الرأسمالي في ظروف المنافسة الحرة . و يبين القوانين الموضوعية الخاصة التي تحكم نشأة و وجود و تطور و زوال المجتمع الرأسمالي . و يؤكد في نهاية تحليله على حتمية الانتقال من نظام رأسمالي إلى نظام اقتصادي أرقى حيث ينفي استغلال الانسان للإنسان .

يبدأ ماركس تحليله للنظام الرأسمالي بدراسة البضاعة ، و هي إنتاج منتجات غير معدة فقط للاستهلاك الشخصي و إنما أيضا للبيع و المبادلة في الأسواق ، كما تطرق إلى مفهوم القيمة التي تعبر عن العمل المبذول في البضاعة ، فإن مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المجسد في البضاعة . و كمية العمل المبذول تقاس بالوقت الذي ينقضي فيه العمل .

2/ خصائص الاشتراكية :

يمكن أن نوجزها على النحو التالي :

* **الملكية الجامعية لوسائل الانتاج** : للملكية الجماعية صورتان : إما ملكية الدولة أو الجمعيات التعاونية التي تنشأ بين الأفراد يتشاركون أراض زراعية وصناعات صغيرة ، أي أن الوسائل ملك للدولة . إن الاعتماد على هذا المبدأ يعني التضييق من مجال الحرية الاقتصادية و لكن هذا لا يعني عدم تملك الأفراد لبعض وسائل الإنتاج في قطاعات معينة شريطة ألا تستعمل العمل الأجير في استغلالها (و من أمثلة ذلك بعض الصناعات الحرفية الصغيرة ، و السماح بالاستغلال الفردي أو العائلي لمساحة محدودة من الأرض في اطار المزارع العامة و الجماعية).

* النمو المخطط و المتوازن للاقتصاد الوطني (التخطيط المركزي):

في ظل النظام الاشتراكي يفترض على الدولة تنظيم الحياة الاقتصادية و توزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة من خلال التخطيط المركزي، و بذلك تسعى الدولة إلى إحداث تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال خطة وطنية مركزية تتكفل بـــ :

- تحديد أهداف معينة للإنتاج و الاستهلاك كميا و نوعيا .
- تحديد توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة .
- تحديد القطاعات و الوحدات الإنتاجية التي تقوم بالإنتاج و تحديد الأهداف لها مكانيا و زمانيا .
- تحديد كيفية توزيع الناتج على النحو الذي يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات السابق تحديدها .

و منه نستنتج أن التخطيط في النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ مركزية التخطيط و لا مركزية التنفيذ ، بمعنى أن الهيئة العليا للتخطيط هي التي تتخذ القرارات النهائية في وضع الخطة أما التنفيذ فيترك أمره للمشاريع و الوحدات الإنتاجية . و بذلك يصبح التخطيط الاشتراكي الوسيلة المناسبة و الوحيدة التي تمكن المجتمع من تحقيق النمو المناسب لاقتصاده ، بحيث يكون النمو المتناسب هو بالضرورة نموا مخططا .

***الإشباع المتزايد للحاجات المادية و المعنوية للجماعة :**

من الأسس الجوهرية للنظام الاشتراكي هو السعي المتواصل لإشباع الحاجات المادية و المعنوية لكافة أفراد المجتمع ، " أي اشباع تلك الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (القوة العاملة و مستواها الفني ، وسائل الإنتاج من موارد و آلات ..) ، من إنتاج المنتجات اللازمة لإشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة ، و ذلك عن طريق تنمية مقدار الإنتاج و تحسين نوعيته و استمراره على أساس استخدام أكثر الفنون الإنتاجية تطورا و تقدما ، و عليه فإن هذا الأساس يوضح هدف الإنتاج في هذا النظام و كذلك الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف

* **الغاء الحافز الاقتصادي مقابل اشباع الحاجة العامة :** فلا يصبح الهدف من الاقتصاد هو تحقيق الربح مقابل أن تغطي الدولة حاجات المجتمع مجانا (التعليم ، الصحة ...الخ)

* **العمل حسب القدرة والدخل حسب الحاجة :** يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته ، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته وليس بحسب مجهوده

3/ انتقادات الاشتراكيين للرأسمالية :

من خلال ما سبق توصل ماركس إلى استنتاجات و حقائق ، هي كالتالي :

-إن النظام الرأسمالي هو نظام تاريخي و بالتالي فهو ليس بنظام أبدي و إنما هو نظام عابر . و سوف يترك مكانه لنظام آخر .

-إن النظام الرأسمالي هو نظام استغلالي ، قائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، فالطبقة البرجوازية و هي التي تمتلك وسائل الإنتاج تستغل الطبقة العاملة التي لا تمتلك أية وسيلة إنتاجية .

- إن هذا النظام سوف يخلق القوة الاجتماعية التي سوف تقضي عليه .

- كثرة الأزمات واستمرار التأثير السلبي للدورات الاقتصادية على حياة الأفراد

- يشجع النظام الرأسمالي الاحتكار ، ذلك أن تحكم الرأسمالي في الانتاج يمنحه الفرصة للتحكم في ندرة ومنفعة السلعة

4/الانتقادات الموجهة للفكر الاشتراكي :

- اهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصادية و الدور المهم للآلية السوق

- اعتماد الاشتراكية على التخطيط المركزي في اتخاذ القرارات الاقتصادية يؤثر على السير الحسن للاقتصاد

- أهملت الاشتراكية قدرة الحافز المادي على التأثير في انتاجية الفرد ومبادراته

- فكر يشجع على الغاء الحريات واستعباد الشعوب بنظم عمالة غير عادلة

5/ كيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي :

فإن تصور النظام الاشتراكي لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في الاجابة على مختلف التساؤلات ، و لنبدأ بالسؤال الأول و الخاص بماذا ننتج ؟ أي ما هي السلع التي ننتجها و بأي الكميات ؟ بناء على ملكية الدولة للموارد الاقتصادية و قيام هيئة التخطيط بوضع الخطة الوطنية ، تقوم هذه الهيئة بتحديد أولويات المجتمع و من

ثم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتلائم و تحقيق هذه الأولويات . فالخطة هي التي تحدد حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية و حجم الإنتاج من السلع الرأسمالية .و يتم هذا الإنتاج وفقا للأولويات الواجبة الإشباع التي حددتها الخطة و التي تتفق مع الأهداف الوطنية .

أما السؤال المتعلق بكيف ننتج ؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج ؟ فإن جهاز التخطيط هو الذي يتخذ القرار النهائي في هذا المجال ، بحيث يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من عناصر الإنتاج المتاحة له من العمل و رأس المال و لا يمكن أن يترك هذا القرار للوحدات الإنتاجية كيفما تشاء. و هكذا تقوم هيئة التخطيط بتوجيه المشاريع للمعايير التي يجب استخدامها حين يتم اتخاذ القرار بتحديد أسلوب الإنتاج .

أما السؤال الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج ؟ فإن الدولة هي التي تتخذ القرار ،حيث تحدد حجم العمالة و الحد الأدنى للأجور و معدل الأجر في الأنواع المختلفة من المهن و المهارات و معدل زيادة هذا الأجر سنويا تبعا لزيادة الإنتاجية ،و كذلك تحدد المكافآت المختلفة اللازمة لزيادة الحوافز و بالتالي نصيب الأجور في الدخل الوطني. أما نصيب الربح في الدخل الوطني فيذهب لخزينة الدولة لاستخدامه في أغراض الاستثمار .

أما عن السؤال الخاص بكيف نضمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع ؟ فإن الخطة هي التي تعمل على تحقيق هذا الهدف بحيث ينفي أي زيادة للطلب عن العرض سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الوحدات الإنتاجية . فإن الحكومة في تخطيطها لحجم السلع الاستهلاكية تضع في اعتبارها لحجم القوة الشرائية التي تتولد نتيجة الاستثمار و زيادة العمالة و بالتالي يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع الاستهلاكية . كذلك فإن عرض الناتج من أي صناعة لا بد و أن يتساوى مع الطلب الكلي عليها .

أما عن السؤال المتعلق بكيفية زيادة موارد المجتمع ؟ أي تحديد معدل النمو أو معدل زيادة الطاقة الإنتاجية ، فإن هيئة التخطيط هي التي تتخذ القرار الخاص بتوزيع موارد المجتمع بين الاستهلاك و الاستثمار ، و بتحديدها لحجم الاستثمار يتحدد حجم الزيادة في الطاقة الإنتاجية و بالتالي الزيادة في الناتج الوطني . كذلك يتحدد نمو الموارد .

- **جهاز الثمن و وظيفته في التخطيط الاشتراكي :**

يتضح من خلال ما سبق أن هيئة التخطيط في النظام الاشتراكي هي التي تقوم باتخاذ كافة القرارات الاقتصادية ، و لكن لا يصح أن نفهم أن جهاز الثمن لا وجود له في هذا النظام ، فالواقع غير ذلك ، فالدولة هي التي تحدد أثمان المنتجات التي تنتجها المشاريع و الوحدات الإنتاجية ، و هذه الأخيرة تتعامل مع بعضها بالنقود و تدفع أثمان المواد الأولية و أجور العاملين . فجهاز الثمن موجود و لكن وظيفته تختلف اختلافا جوهريا عن وظيفته في النظام الرأسمالي .

فالثمن في النظام الرأسمالي هو مظهر التفاعل بين إرادة المنتج و المستهلك ، و جهاز الثمن هو الذي يقوم بتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة . أما في النظام الاشتراكي فالثمن تعبير عن إرادة السلطة المركزية من خلال الخطة التي تضعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا ، و يكون هدف الأثمان المحددة هو ضمان مساواة العرض بالطلب ، و نجد أن هذه الأثمان مرتبطة بالنفقات الإنتاجية ، كما أن أثمان عناصر الإنتاج و المواد الأولية التي تحدد النفقة تقوم السلطة المركزية للتخطيط بتحديدها .

المحاضرة 10 : الفكر الاقتصادي الليبيرالي الرأسمالي ومراحله

أولا : النظام الاقتصادي الرأسمالي

ترجع أسس و مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي أدم سميث في مؤلفه " ثروة الأمم " ، ثم أتت كتابات دافيد ريكاردو و جون ستيوارت ميل و ألفريد مارشال و جون مينارد كينز و غيرهم من المفكرين الذين وضعوا الأسس النظرية و التطبيقية لهذا النظام .

1. تعريف النظام الرأسمالي الاقتصادي :

في أعقاب انهيار النظام الاقطاعي في نهاية العصور الوسطى سادت مرحلة تسمى بالرأسمالية التجارية و تدرجت في التطور إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، و أخيرا مرحلة الاستعمار الجديد . و قد انتقل مركزه من أوروبا و بالتحديد انجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و عدد من بلدان أمريكا الجنوبية و عدد من البلدان الآسيوية و الإفريقية ، بل جل الدول .

لقد بدأت طريقة الإنتاج الرأسمالية تفرض نفسها على نحو كبير في أوروبا مع تفجر الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، التي تعنى التوسع الصناعي ، و وصوله إلى تحقيق التصنيع واسع النطاق للاقتصاد الوطني و بناء الأساس الصناعي المتمثل في الصناعات الإنتاجية الأساسية.

من بين التعاريف المتعلقة بالنظام الرأسمالي ، نذكر ما يلي :

-عرفها الاقتصادي بيجو : الرأسمالية الصناعية هي التي يمتلك فيها الأفراد وسائل الإنتاج بغرض إنتاج السلع و بيعها لتحقيق الربح .

-عرفها الاقتصادي ماركس : الرأسمالية تقوم على الاستغلال و الاحتكار و هي تحد من كرامة الإنسان و حريته و نتيجة ذلك نجد فئتين ، فئة الرأسماليين الذين يملكون كل شيء ، و فئة العمال الذين لا يملكون إلا جهدهم و هو ما يفسر الصراع الموجود بينهما .

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف الرأسمالية على النحو التالي : الرأسمالية هي تنظيم اقتصادي و اجتماعي و سياسي حيث عوامل الإنتاج مملوكة و مستخدمة من قبل شركات خاصة و أفراد في شكل مشروع ،من أجل تراكم رؤوس الأموال و تحقيق أقصى الأرباح.

و عليه فإن هذا النظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) – سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقــة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص".

2. خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يجد النظام الرأسمالي أساس تصوره لحل المشكلة الاقتصادية في فكرة **السلوك الرشيد** و هي فكرة فلسفية استمدت من المذهب الحر ، و تتلخص هذه الفكرة في أنه إذا ترك الشخص حرا في تصرفاته فإنه يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية و تحقيق فكرة التعظيم ، و الوصول إلى تحقيق القدر الأعظم من شيء ما (منفعة ، فائدة ، ربح ..إلخ)،و بحسب صفته في التصرف الاقتصادي (مستهلك ، رأسمالي ، منظم ...إلخ).

بعبارة أخرى ، فإن فكرة السلوك الرشيد تؤدي إلى ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد في تملك الأموال و التصرف بها ، و في عمله ، و في الميدان الاقتصادي ، ضرورة فرض الحرية الاقتصادية و المنافسة الكاملة ، و ترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق ، لأنه يحقق فكرة التوازن بالنسبة للمستهلك و المنتج التي تؤدي بدورها إلى تحقيق فكرة التشغيل الكامل ، و تتجلى مظاهر الحرية الاقتصادية في الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي ، و هي :

- **الملكية الفردية أو الخاصة:**

إن الأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في قدسية حق الملكية الخاصة و حرية العلاقات التعاقدية ، التي يتعين على الدولة فرضها و حمايتها ، هذا لا ينفي امتلاك الدولة بعض قطاعات الإنتاج و الخدمات (وسائل الإنتاج) ، مما يعني تنويعا في أشكال الملكية و الاستثناء الذي يؤكد القاعدة (الملكية الخاصة). قد يكون تدخل الدولة في بعض القطاعات أحيانا محققا لمصالح القطاع الخاص ، و تجدر الإشارة أن نوع الملكية و شكلها يتطور بتطور طريقة الإنتاج نتيجة تركز رأس المال في القرنين التاسع عشر و العشرين .

- **الربح كهدف مباشر للإنتاج و كمعيار للكفاءة :**

يعد عامل الربح من بين أكثر العوامل الحيوية بالنسبة للنظام الرأسمالي ، "و يعني دافع الربح أن يكون الباعث الدافع على قيام الفرد أو مجموعات من الأفراد بنشاط اقتصادي هو تحقيق زيادة في الإيرادات النقدية التي يؤدي هذا النشاط للحصول عليها عن النفقات التي يستلزمها القيام بهذا النشاط نفسه.

- **المنافسة الاقتصادية :**

من خصائص النظام الرأسمالي التنافس بين مختلف الوحدات الاقتصادية ، و لكي تكون هناك منافسة كاملة أو تامة في سوق سلعة معينة أو عنصر معين من عناصر الإنتاج يستوجب توافر مجموعة من الشروط (**التجانس بين وحدات السلعة** أي أن يكون إنتاج أي منتج من سلعة معينة لا يختلف في نظر المستهلك عن إنتاج منتج آخر من نفس السلعة ، **وجود عدد كبير من المشترين و البائعين في السوق** ، أن يكون البائعون و المشترون الفرديون مستقلون تماما مما يعني عدم وجود اتفاقات بينهم ، **الإلمام بكافة الظروف المحيطة بالسوق** أي بالسلعة أو عنصر الإنتاج ، تتمتع عناصر الانتاج بالقدرة على التنقل فيما بين مختلف الاستخدامات و الأماكن ، تتحدد أثمان السلع و عناصر الإنتاج نتيجة إلتقاء قوى العرض و الطلب عليها في السوق و ذلك دون تدخل من السلطات العامة ، حرية الدخول إلى السوق) .

- **جهاز السعر (الثمن) :**

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة ، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب ، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أكبر ربح ممكن ، ويسمى ذلك بقوى العرض ، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض يتم تحديد ثمن للأسعار والكميات المنتجة من السلع ، هذا ما يعرف بجهاز الثمن ، و يقصد به " تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض و الطلب)" ، فهو يعتبر كحلقة وصل بين المنتجين و المستهلكين بحيث يتم هذا الاتصال من خلال ما يعرف بالسوق .

في ظل النظام الرأسمالي نجد أنه لكل سلعة أو خدمة أو عنصر من عناصر الإنتاج سوق يلتقى فيه العارضون و الطالبون سواء ما تعلق الأمر بسوق السلع و الخدمات أو سوق العمل أو سوق رأس المال ، يحدد فيه سعر أو قيمة السلعة أو الخدمة ، و عليه فإن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية اعتمادا على الأسعار السائدة في السوق و العلاقات المتبادلة فيما بينهم و التغيرات المنتظرة فيها . و بهذا تؤدي الأثمان وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة .

و إلى جانب وظيفة الأثمان كأساس لكافة القرارات الاقتصادية للمستهلكين و المنتجين فإنها تؤدي وظيفة أخرى تتمثل في تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك في كل فرع من فروع الإنتاج .فإذا حدث أن زادت الكميات المنتجة من سلعة ما لسبب ما عن الكميات المطلوبة منها فإن ثمنها في السوق سيميل إلى الانخفاض ، و من ثم يقرر المنتجون الخروج من هذا النظام و الاتجاه بنشاطهم إلى فروع أخرى تجنبا لأي خسارة ، و بهذا تقل الكميات المنتجة و في نفس الوقت فإن انخفاض ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة ، مما يساهم في سرعة تحقيق التوازن بين الكميات المنتجة و الكميات المطلوبة منها .

و يؤدي نظام السوق و الأثمان نفس هذه الوظيفة ، أي تحقيق التوازن فيما يتعلق بعرض قوة العمل و الطلب عليها و ذلك عن طريق التغيير في مستويات الأجور ، و هي ثمن قوة العمل ، و كذلك فيما يتعلق بالواردات و الصادرات ، و ذلك عن طريق التغيير في سعر الصرف ، و هو ثمن العملات الأجنبية.

3. كيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي :

إن جهاز الثمن يعد بمثابة العمود الفقري للنظام الرأسمالي حيث يتم من خلاله الإجابة على كافة الأسئلة المثارة ، فنتيجة للحاجات المتعددة و الموارد المحدودة يثار السؤال ، **ماذا ننتج ؟ أي ماهي الحاجات الأولى للإشباع ؟** ، و قد رأينا أن جهاز الثمن هو الذي يقوم بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة ، بحيث يعكس رغبات المستهلكين و يقوم في نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم .

كما جهاز الثمن يجيب على السؤال المتعلق **بكيف ننتج ؟** أي اختيار أسلوب الإنتاج ، ذلك أن الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة الإنتاج التي سوف يستخدمها المنتجون بحثا عن أكبر ربح و أقل تكلفة ، و تتحدد أثمان عناصر الإنتاج في السوق على أساس العرض و الطلب ، فحيث يكون ثمن عنصر العمل منخفضا نسبيا إلى ثمن عنصر رأس المال فإن المنتجين يستخدمون ذلك الفن الإنتاجي الذي يستخدم عملا أكثر و رأس مال أقل ، و العكس صحيح .

أما السؤال الخاص **بكيف نقوم بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين اشتركوا في انتاجه** ، فإن جهاز الثمن يقوم بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المختلفة في الناتج .فثمن خدمة العمل هو أجر العامل و الذي يتحدد في السوق بناءا على العرض و الطلب على العمال . و ثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة و يتحدد أيضا بقوى العرض و الطلب على رأس المال ، و ثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض ، و هو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه ..و هكذا و يتحدد نصيب العمل و رأس المال و التنظيم بناء على نسبة اشتراكه في العملية الإنتاجية .

أما عن **السؤال الخاص بكيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع فإن جهاز الثمن كفيل بحل هذه المشكلة** . فإذا حدثت بطالة بين العمال فإن التنافس في سوق العمل يترتب عليه انخفاض الأجور و هو ما يترتب عليه رغبة المنتجين في تشغيل عدد أكبر من العمال و بالتالي زيادة الإنتاج ، و تستمر هذه العملية حتى يصل المجتمع إلى التشغيل الكامل لمورد العمل .

و فيما يتعلق **بالسؤال الخاص بكيف نضمن الزيادة المستمرة في موارد المجتمع أي في طاقته الإنتاجية ، فإن جهاز الثمن** . فالفرد عادة في النظام الرأسمالي له الحرية بالتصرف في دخله ، فهو يحدد تلك النسبة من دخله التي يستهلكها و تلك النسبة التي يدخرها ، و لكن حرية الفرد في هذا النطاق ليست مطلقة . " و بناءا على قرارات الأفراد جميعا تتحدد حجم المدخرات في المجتمع ككل . و بناءا على حجم الادخار في المجتمع ككل يتحدد حجم و مستوى الاستثمار . و يحدد حجم الاستثمار السنوي ، الإضافة السنوية في طاقة المجتمع الإنتاجية و من ثم حجم الزيادة السنوية في موارده.

المحاضرة 10 : الفكر الاقتصادي عند المدرسة الكينيزية

مؤسس هذه المدرسة هو **جون مينارد كينز** (1883- 1946) و هو اقتصادي بريطاني و رجل دولة .من مؤلفاته الأساسية **" النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقد "** ،و الذي طرح فيه مبادئ السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية . ومن أهم ما جاء به كينز في الفكر الاقتصادي نذكر ما يلي :

1/ فرضيات الفكر الكينزي :

مذكرها على النحو التالي :

* اقتصاد الطلب (الاستهلاك) : فحسبه الاستهلاك هو الذي يقرر الانتاج ،و الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما يعتقد الكلاسيك
* اقتصاد الركود (الكساد) :تعتبر كل أفكار هذا الفكر تقريبا تنظير للكساد والأزمات الاقتصادية
* اقتصاد تدخلي : فكرة قدرة اليد الخفية على إعادة التوازن للسوق خاطئة ،فالاقتصاد يحتاج إلى تدخل الدولة
* تناقض المصالح : حسبه يوجد تعارض بين مصالح المستهلكين و المستثمرين والمدخرين ، وهذا التعارض يؤثر على التوازن العام للسوق

2/ أهم نظريات الفكر الكينزي :

نذكرها بشكل موجز على النحو التالي :

أ/ نظرية تدخل الدولة : يرى الكينزيون وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، فهي ليست الدولة الحارسة فقط كما جاءت به المدرسة الكلاسيكية

ب/ نظرية التوظيف : يرى الكينزيون أن الحالة الغالبة في الاقتصاد هي تحقيق مستوى يقع دون التوظيف الكامل وهذا بخلاف الكلاسيك

ج/ نظرية النقود : حسبه النقود لها مكانة كبرى في الاقتصاد ، نظرا لتعلق الناس بها ورغبتهم في الحصول عليها واكتنازها ، فللنقود وظيفة أخرى غير وظيفة قياس القيمة ووسيلة للتبادل ، فهي مخزن للقيمة كذلك .

د/ نظرية تفضيل السيولة : فالنقود ليست حيادية كما اعتقد الكلاسيك ، والأفراد والمؤسسات يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها بسبب ثلاثة عوامل هي :

* الطلب على النقود لغرض المعاملات : ويقصد به رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل ، بغية مواجهة نفقاتهم السائلة
* الطلب على النقود لغرض الاحتياط : حيث يلجأ الأفراد والمؤسسات بجزء من تقودهم لمواجهة المصروفات غير منظورة

* الطلب على النقود لغرض المضاربة: يرتبط بتوقع حدوث تغيرات في أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة

3/ أهم ما جاء به كينز في الفكر الاقتصادي :

يمكن أن نوضح ذلك على النحو التالي :

- **الكساد الكبير :**

وضعت النظرية الكلاسيكية القوانين التي تحكم حركة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي . و لكن هذه النظرية استبعدت حصول كساد و اعتبرته مرحلة تنتهي من تلقاء نفسها . لكن حدث الكساد الكبير عام 1929 و التي كانت له تأثيرات سلبية خطيرة على النظام الرأسمالي كانخفاض حجم الإنتاج ، حدوث بطالة ، افلاس العديد من الشركات ، انهيار قيم العملات و حدوث تدهور في التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى انهيار نظام النقد الدولي . و لذلك كان كينز الذي أعاد دراسة النظرية و ربطها بالواقع ، و على الرغم من أنه لم يكن اشتراكيا ، لم يتردد كعالم في توضيح العيوب و الأزمات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي ، ليس بهدف القضاء عليه و إنما للدفاع عنه و حمايته من الانهيار في ظل الاشتراكية .

فلقد أثبت كينز أن هناك خللا في الآليات الداخلية للنظام الرأسمالي تعرضه لعدم التوازن . و يحدث هذا بسبب عدم التناسب بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي . فعندما يقترب النظام من مرحلة الكساد الدوري تكون قوى العرض الكلي أكبر من قوى الطلب الكلي . أي أن هناك فائض يتمثل في أزمة تصريف في السلع ، ما يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع و معدلات الربح . أما إذا كان النظام في حالة توظيف كامل و طرأت زيادة على الطلب الكلي، فإن التضخم لا بد و أن يظهر ، و يختل التوازن و يحصل انفلات في الأسعار

من هنا توصل كينز إلى أن الرأسمالية عاجزة عن حل هذه المشاكل . و هي بحاجة إلى جهاز الدولة قادر على تحقيق التوازن ، من خلال تطبيق مجموعة من السياسات لتنشيط الوضع الاقتصادي ، كتخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج و بالتالي يزداد الطلب على الاستثمار ، و زيادة الإنفاق الحكومي على التقديمات الاجتماعية و تخفيض الضرائب . أما إذا كان النظام الاقتصادي في مرحلة التوظيف الكامل ، فإن على الدولة أن تزيد من سعر الفائدة و تخفض الانفاق الحكومي و تزيد الضرائب .

- **البطالة :**

توصل الكلاسيك إلى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور تنخفض و بالتالي يعود إلى العرض و الطلب .و أن استمرار البطالة يعود إلى رفض العمال الحصول على أجور منخفضة . رفض كينز هذه الأقوال . و اعتبر أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظيف تقل عن مستوى التوظيف الكامل ، و أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي و بالتالي يحدد حجم الناتج و الدخل و التوظيف و أن العمالة الكاملة ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية .

- **دور النقود :**

يعتقد كينز أنه لا يوجد شيء أكثر مكانة في الاقتصاد من النقود ، بسبب ميل الناس إلى الحصول عليها . و يعزز كينز هذا الميل إلى عدة دوافع :

-دافع الدخل : حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود من أجل تغطية نفقاتهم الجارية .

-دافع المشروع : حيث يفضل الناس الاحتفاظ بالنقود من أجل تمويل مصالحهم و مشاريعهم و شراء المواد الأولية و دفع أجور العمال .

-دافع الحيطة : حيث يحتفظ الناس بالنقود بسبب الخوف من الحوادث الطارئة .

-دافع المضاربة : المضاربة بالبورصة و أسواق المال و النقود .

دافع الاستفادة من الفائدة .

-دافع البخل .

-دافع التمتع بالاستقلال و القدرة على التصرف .

المحاضرة 11: الفكر الاقتصادي عند المدرسة النيوكلاسيكية

من مدارس الفكر النيوكلاسيكي نجد ما يلي :

1. **المدرسة النقدية :** تؤمن هذه المدرسة بالليبيرالية الاقتصادية المطلقة ، و أنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية و مصلحة المجتمع . و أن النظام الرأسمالي قادر على معالجة مختلف الأخطاء و المشاكل التي تصيبه . و يعتبر **ميلتون فريدمان** قائد هذا المذهب . و الدولة برأيهم يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي و تعود إلى القيام بوظائفها التقليدية كالأمن ، و عليها أن تقوم بدور الحارس لتراكم رأس المال و ليس دور الرعاية كما كانت في المدرسة الكينيزية . من هنا ضرورة العودة إلى آلية العرض و الطلب ، حتى يضطر العمال إلى العمل بشروط هذه الآلية . مع ضرورة عدم إغفال وجود معدل طبيعي للبطالة يجب أن يقبله المجتمع .

من جانب آخر ركزت هذه المدرسة على كمية النقود و السياسة النقدية ، و هذه الأخيرة حسب فريدمان لا ترتبط بحركة الإنتاج و الاستهلاك ، و إنما ترتبط بمجموعة من الموظفين الإداريين في البنوك المركزية .

2. **مدرسة العرض (اقتصاديات العرض)** :

يؤيد هذا التيار ما جاء في المدرسة النقدية حول كمية النقود و عدم تدخل الدولة ، و لكن ما يميزهم هو ضرورة تنشيط العرض الكلي و ليس الطلب الكلي و كذلك مطالبتهم بتخفيض الضرائب .

إن العرض الكلي ، حسب أصحاب هذا التيار هو المحرك الأساسي للاقتصاد ، لأن العرض يعنى زيادة معدلات الاستثمار و بالتالي زيادة فرص العمل . و هنا لا يجب الخوف من الركود بزيادة الإنتاج ، لأن كل انتاج يكون مصحوبا بزيادة الدخول ، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب . و هي صياغة جديدة لما قاله **باتيست ساي** من أن العرض يخلق الطلب على الإنتاج .